

تعليم للجميع - ولكل فرد في جهاز التربية والتعليم في إسرائيل

وثيقة تلخيص عمل لجنة جهاز تعليم للجميع - ولكل فرد
كُتب التقرير الكامل باللغة العبرية، وتجد هنا ترجمةً لبعض أجزائه.
المحرران: أفرهام هر كابي ونُعمي ماندل-ليشي



لجنة "جهاز تعليم للجميع – ولكل فرد"

أقامت الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلوم، بطلب من وزارة التربية والتعليم، لجنة خبراء للبحث في التحديات الناتجة عن التعامل مع الفروق بين الطلاب في جهاز التعليم.

وقد استعرضت اللجنة في أثناء عملها أوراق مواقف ومناذج وخطوط سياسة تعليمية من البلاد ومن الخارج، بهدف اقتراح وسائل للتفكير ولاتخاذ قرارات عقلانية بشأن جميع القضايا المتعلقة بالفروق بين الطلاب، كي يستفيد معظم الطلاب ويستمتعوا بدراستهم في جهاز التعليم.

في نهاية النقاشات وضعت اللجنة هذه الوثيقة التي وافق على مضمونها وتوصياتها جميع الأعضاء. وهي تعرض تلخيصاً للفكر والمعرفة البحثية غير المنحازة والحديثة، وتتضمن توصيات للتفكير والتطبيق. وقد راجع بعضُ الزملاء هذه الوثيقة، وهي مقدمة لوزارة التربية والتعليم وللجمهور الواسع على موقع المبادرة (<http://education.academy.ac.il>). وتوجد على الموقع أيضاً الأبحاث العلمية التي طلبتها اللجنة خصيصاً لعملها، ومواد مرافقة أخرى.

أعضاء اللجنة

بروفسور أفرهام هركاني (رئيس)، معهد فايتسمان للعلوم

السيدة روت أوتولنجي، وزارة المعارف (سابقاً)

بروفسور رفقا إيزيكوفيتش، جامعة حيفا

بروفسور دوريت آرام، جامعة تل أبيب

دكتور يفعت بن-دافيد كولكننت، الجامعة العبرية في القدس

بروفسور منى خوري كسابري، الجامعة العبرية في القدس

بروفسور طالي طال، التخنيون، المعهد التكنولوجي لإسرائيل

بروفسور يونتان كوهين، الجامعة العبرية في القدس

دكتور ميخائيل كاتس، جامعة حيفا

بروفسور دافيد ميودفسر، جامعة تل أبيب

بروفسور ماريو ميكولينسر، المركز المتعدد التخصصات هرتسليا

بروفسور برباره فرسكو، الكلية الأكاديمية بيت برل

دكتور روني كرسنتي، معهد فايتسمان للعلوم

مركزة اللجنة: دكتور نعمي ماندل-ليشي

كُتِبَ التقرير الكامل باللغة العبرية، وتُجد هنا ترجمة لبعض أجزائه.

يمكنك العثور على الوثيقة الكاملة بالعبرية في العنوان, [انقر هنا](#)

وقد ترجمت الوثيقة إلى اللغة الإنكليزية، وهي موجودة في العنوان, [انقر هنا](#)

ملخص النتائج والاستنتاجات والتوصيات

ملخص

أقامت المبادرة للبحث التطبيقي في التربية التابعة للأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلوم، لجنة خبراء لموضوع "جهاز تعليم للجميع - ولكل فرد"، رداً على طلب من وزارة التربية والتعليم، للبحث في قضية الفروق بين الطلاب، وفي التنظيم البنوي والتربوي الذي سيعمل لصالح معظم الطلاب. وتلخص هذه الوثيقة نقاشات وعمل لجنة الخبراء.

جهاز التربية والتعليم الإسرائيلي متنوع من عدة وجوه: فهو يخدم شريحة واسعة من الأعمار (3 - 21)، ويولي متطلبات مجموعات سكانية قومية وثقافية متنوعة، ومتطلبات طلاب من خلفية اجتماعية-اقتصادية مختلفة، وعلى المستوى الفردي جداً يتعامل الجهاز مع طلاب يتميزون بقدرات ورغبات وحاجات خاصة ومختلفة. ونتيجة لذلك نرى فروقاً كثيرة بين المدارس الموجودة في أماكن مختلفة في أنحاء البلاد، وفروقات كثيرة أيضاً في داخل كل صف.

عندما أرادت اللجنة فحص هذا الموضوع المعقد جمعت معلومات من مصادر متعددة: من لقاءات مع العاملين في وزارة التربية والتعليم، ومع مربين يعملون في مجالات أوسع بكثير، ومن الأدبيات البحثية ومن لقاءات مع أكاديميين ومن جولات في المدارس ولقاءات مع أفراد كانت سيرة حياتهم الخاصة ذات صلة بالموضوعات المطروحة للبحث. كما عقدت اللجنة يوماً دراسياً للجمهور الواسع التقى فيه باحثون وعاملون في الحقل وأصحاب القرار في وزارة التربية والتعليم. كذلك طلبت اللجنة أبحاثاً علمية وحصلت عليها ونشرت إعلاناً للجمهور الواسع طلبت فيه مشاركتها في برامج وأبحاث تتناول الفروق بين الطلاب.

تمت نقاشات وأعمال اللجنة على خلفية حقيقة أن أجهزة التعليم الرسمية تشكلت في فترة تختلف بمفاهيم كثيرة عن وقتنا نحن. فسهولة الوصول إلى المعلومات وتوفرها، والثورة التكنولوجية والتغيرات في مناهج التعليم وأهدافها، وكذلك التغيرات في مكانة المعلمين، كل هذه الأمور كانت جزءاً فقط من العوامل التي يمكن الإشارة إليها عند مقارنة مدارس "القرن الحادي والعشرين" بمدارس "القرن العشرين". وتظهر هذه التغيرات أيضاً في الاحتياجات المتغيرة للمدارس اليوم، وتطرح السؤال عن كيفية تنظيم التعليم بالشكل الأفضل الذي من شأنه أن يفيد معظم الطلاب.

بعد سنتين من العمل أدرك أعضاء اللجنة ضرورة تطوير رؤية مركبة في الجهاز حول الفروق بين الطلاب. ويعتقد أعضاء اللجنة أن رؤية مركبة كهذه يجب أن تُوسَّع مفهوم الفرق إلى أبعد من التحصيل التعليمي ليشمل أيضاً فروقاً أخرى: فروقاً عاطفية واجتماعية، وفروقات في خلفية عائلات الطلاب وفي الخلفية الاجتماعية-الاقتصادية للعائلة، وفروقات تتعلق بالعمر وفروقات تتعلق برغبات وحاجات خاصة للمتعلم، وغيرها. المفهوم المركب لموضوع الفروق بين الطلاب في جهاز التربية والتعليم سيعترف بأن لكل طالب نظاماً مركباً من المميزات الخاصة - الإدراكية والعقلية - تتصل بالتعلم. وعليه فكل متعلم هو حالة خاصة، ومن الصعب، بل من المستحيل، العمل حسب نموذج "المتعلم التمثيلي" الناتج عن معدلات إحصائية. المقاربة المركبة للفروق ستكون حساسة أيضاً لخلفية عائلة المتعلم وللبيئة الحياتية التي نشأ بها. هكذا مثلاً، مقارنةً بأولاد السكان الأصليين أو بالأولاد ذوي خلفية اجتماعية-اقتصادية عالية، فإن الأولاد الذين ينشأون في الفقر، وأولاد القادمين وأبناء الأقليات بحاجة إلى شروط أخرى للنجاح. وأخيراً، لا شك في أن مواصفات البيئة التعليمية تؤثر على القدرة على التعامل مع الفروق بين الطلاب. والقصد في هذا السياق هو أيضاً إيجاد حلول تربوية تُطبَّق في الحياة اليومية للمدرسة، وكذلك السياسة الشاملة ولوجهة النظر التي يعمل الجهاز على أساسها. ومن الطبيعي أن تؤثر وجهة النظر أيضاً على عمليات إعداد المعلمين وتطويرهم المهني

وتنعكس فيها. المفهوم المنهجي الذي يتعامل مع جميع هذه القضايا يدفع نحو تعزيز الراحة النفسية لكل طالب ولنجاحه في جهاز التعليم ولاندماجه في المجتمع.

عندما رأَت اللجنة أن تفتح طرقاً للتعامل مع تحدي الالتهانسان الذي يواجهه جهاز التربية والتعليم الإسرائيلي، تبنت على أساس الفرضيات السابقة، مصطلح "الفروق" بدل المصطلح الشائع "فرق". ترى اللجنة أن الاصطلاح "فرق" يرتبط بالفجوات بين الطلاب كما تنعكس في نتائج امتحانات موحدة تُؤلّد مجموعات من الطلاب "الضعفاء" و"الأقوياء" بالنسبة لتحصيلهم في المدرسة. أما المصطلح "فروق" فيرى في كل متعلم نقاط قوة وقدرات متفاوتة تظهر في طرق التعلّم ونقاط الاهتمام والاحتياجات الخاصة وما أشبه. وفق هذه المقاربة يكون لكل متعلم احتياجات خاصة، وعليه يجب أن يتلاءم التعليم وتقييم التعلّم حسب ذلك.

من الواضح أن مقارنة "الفروق" تضع أمام الجهاز تحديات تربوية واجتماعية وقيمية عند محاولة خلق الظروف التي يجد فيها كل متعلم فرصة للتطور وفق احتياجاته الخاصة. هذه التحديات موجودة أمام كل العاملين في التربية - "الجهاز" والمعلمين ونوادي الرياضة والثقافة للشباب وغيرها. وعلى المستوى العام جداً يمكن التفكير بمسارات تعليم خاصة في مجالات متنوعة (المجال النظري، التكنولوجي والمهني) لها مكانة اجتماعية متساوية ولخبريبتها احتمالات متساوية للتقدم نحو التعليم العالي. وعلى مستوى المدرسة والصف هناك إمكانية لتطوير برامج تعليم وحلول تربوية وتنظيمية تُمكن تشكيلة واسعة من أنواع المتعلمين من التطور والتقدم. أساس التعامل مع "الفروق" هي الرؤية الشاملة لكل متعلم وخلق ظروف تَعلم مشتقة من احتياجاته مع أخذها بالحسبان أيضاً لبيئته الحياتية خارج الدوام اليومي في المدرسة. يرى أعضاء اللجنة أن تساوي فرص كهذا يقود إلى تحقيق كبير للقدرات المتنوعة لكل متعلم.

أساسيات الوثيقة

على ضوء ما تقدم إليكم أساسيات هذه الوثيقة كما وردت في فصولها الستة:

- أ. الانتقال من "الفرق" إلى "الفروق": لكلمة "فرق" مفهوم الأحادية والتركيز على النواقص أو نقاط ضعف الفرد. أما الاعتراف بكثرة الفروق فيؤكد على نقاط القوة لدى طلاب يختلفون في مجالات متنوعة، وهكذا يُمكن ليس فقط من التعامل مع الفروق، بل احترامها والبناء منها (للتوسع أنظر المقدمة في الوثيقة الأصلية باللغة العبرية أو بالترجمة الإنكليزية).
- ب. التفضيل بين قيم متضاربة: تبحث الوثيقة في التوتّر الحاصل بين القيم المتضاربة مثل الحرية والمساواة، وتفتح استعمالاً متزاناً لاستراتيجية من شأنها أن تدعم حل معضلات: في كل تفضيل قيمي (بين قيمة مهمة وحيوية وأخرى مثلها) يجب التفكير في أيهما أقدر على تحمل ضرر محتمل بسببه ذلك التفضيل، ومن يملك موارد أقل للتعامل معه، لذلك تكون احتمالات إصابته بالضرر أكبر (للتوسع أنظر الفصل الأول في الوثيقة الأصلية باللغة العبرية أو في الترجمة الإنكليزية).
- ت. تأثير العائلة والوضع الاقتصادي-الاجتماعي: هناك توافق كبير بين التحصيلات الأكاديمية والخلفية العائلية والوضع الاقتصادي-الاجتماعي. ولا تظهر الفروق في الخلفية والوضع الاقتصادي في الموارد فقط، بل أيضاً في القيم والتوقعات والمعايير وفي اللغة والسلوك، وتؤثر على التحصيل التعليمي. وعليه فإلى جانب وضع تحديات أكاديمية مناسبة (للتوسع أنظر الفصل الثاني من الوثيقة الأصلية باللغة العبرية أو بالترجمة الإنكليزية)، على جهاز التربية والتعليم خلق مناخ داعم لطلاب من أوضاع متدنية، وخلق علاقات ثقة متبادلة معهم ومع عائلاتهم.

- ث. سن الطفولة: تظهر الفروق العاطفية والفروق الأكاديمية منذ سن الطفولة. فالتحكم الذاتي والتعبير الذاتي في سن الطفولة عوامل سيكون لها تأثير فيما بعد على الاندماج في المجتمع وعلى النجاح في الدراسة. فالأولاد ذوو القدرة المتدنية على التعبير الذاتي، الذين يُعتبرون انطوائيين أو خجولين، يُظهرون في الحضنة صعوبات في التأقلم وتعاملاً اجتماعياً قليلاً تؤدي إلى ضحالة

في اللغة وإلى تحصيل متدنٍ. وللوضع الاقتصادي-الاجتماعي تأثير كبير على الوعي والتعلم (بما في ذلك مُدخلات الوالدين كالحديث السطحي للأمهات من وضع متدنٍ مع أولادهن). وقد يساعد السلوك المثري للمريات على دعم التحكم الذاتي والتعبير الذاتي والتعويض عما ينقص من البيت وتحسين التطور العقلي (للتوسع أنظر الفصل الثالث في الوثيقة الاصلية باللغة العبرية أو في الترجمة الإنكليزية).

ج. **الجانب العاطفي-الاجتماعي:** تشمل الراحة النفسية للطلاب الشعور الجيد والإحساس بالأمان والحماية، وكذلك الرضا عن مناخ المدرسة وعن العلاقات مع المعلمين والأصدقاء. فالراحة النفسية تدعم التحصيل العلمي بواسطة تقوية الحافز والشعور بالقدرة، لذا يجب أخذها بالحسبان في كل عمل تربوي (بما في ذلك مثلاً تقسيم الطلاب إلى مجموعات). إن اعتبار جوانب الراحة النفسية والاجتماعية التي تؤثر على جوانب إدراكية أكاديمية هي مسؤولية ملقاةً على عاتق وزارة التربية والتعليم. ولهذا الأمور مردود على الجوانب العاطفية-الاجتماعية في نطاق دائرة التأثيرات المتبادلة (للتوسع أنظر الفصل الرابع في الوثيقة الاصلية باللغة العبرية أو في الترجمة الإنكليزية).

ح. **فروق إدراكية:** لا تشير الأدبيات البحثية إلى نتائج قاطعة بالنسبة لتطبيق نماذج لتنظيم التعليم والتعلم (صفوف متجانسة و صفوف غير متجانسة). فلكل نموذج حسناته وسيئاته، وقد استعرضت كل هذه بتوسع في الوثيقة. كما استعرضت أيضاً مقاربات مدارس "فعالة" تتميز بقيادة تربوية مبادرة تساعد على تطور جميع الطلاب في المجالات الأكاديمية، ووجود أجهزة دعم عاطفي وتربية نحو الاستقلالية والمواطنة الصالحة (للتوسع أنظر الفصل الخامس في الوثيقة الاصلية باللغة العبرية أو في الترجمة الإنكليزية).

خ. **تأهيل وتطوير مهني للمعلمين في التعليم:** يستعرض الفصل ما تم وما لم يتم في مجال تأهيل المعلمين في البلاد في موضوع الفروق. عامة لا يحتل هذا الموضوع مكاناً مركزياً في برامج تأهيل المعلمين في إسرائيل، والمطلوب هو إثراء هذه البرامج بهدف إيجاد وتنمية فهم أعمق لتراكيبات وسيرورات اجتماعية. هذا الإثراء مهم أيضاً في أثناء التطوير المهني المستمر للمعلمين في التعليم (للتوسع أنظر الفصل السادس في الوثيقة الاصلية باللغة العبرية أو في الترجمة الإنكليزية).

توصيات

في هذه الوثيقة نوعان من التوصيات: (أ) توصيات عامة توجز روح الوثيقة بشكل عام، وترد لاحقاً، (ب) توصيات خاصة لكل موضوع مُبحث في الفصول المختلفة. قراءة التوصيات فقط من دون الإثباتات الواردة في الوثيقة لا تعكس عمل اللجنة.

أ. **القيم والبحث كأساس لقرارات بشأن السياسة التربوية:** نوصي بتأسيس القرارات الهامة على اعتبارات قيمية وعلى نتائج بحثية. قد تكون النتائج البحثية مفيدة وتلقي الكثير من الضوء، ولكن يجب أن نذكر أنه توجد فيما بينها أيضاً تصادمات وتناقضات لكونها متعلقةً بالسياق، وقد تكون متأثرةً بشكل واضح أو غير واضح بوجهة نظر كاتبها.

ب. **فروق مقابل فروق:** مدى اختلاف الأولاد والشباب عن بعضهم البعض كبير ومعقد. وفي التعامل مع هذا التعقيد يجب التطرق إلى الفروق العديدة والمتنوعة وكأنها مورد ومناسبة للتطوير الذاتي، لمواطنة صالحة ولتطوير المجتمع بأكمله.

ت. **مقاربة شاملة و"حاضنة":** ننصح بأن يكون تعامل المؤسسة التربوية مع الفروق بين الطلاب شاملاً. وننصح في نطاق المدرسة بأن يكون كل طاقم (المدير، المستشارون والمعلمون) بالتعاون مع أطر من خارج المدرسة (مثل نوادي الرياضة والشباب، حركات شبابية، عائلات وطلاب) شريكاً في "خضن" الطلاب وخلق إطار متماسك يدعم التعلّم، والراحة النفسية والبيئة الاجتماعية الإيجابية التي تسود فيها علاقات الثقة المتبادلة (براهين تثبت وجود هذه المقاربة مفصلة في الوثيقة).

- ث. **العلاقة بين جهاز التربية والتعليم وقضايا اجتماعية-اقتصادية:** ليس بمقدور جهاز التربية والتعليم لوحده أن يتعامل مع المشاكل التي تنشأ في المجتمع نتيجة للفروق الاجتماعية-الاقتصادية والقومية-الثقافية. ومع ذلك فعلى جهاز التربية والتعليم أن يكون متنبهاً للتأثير الكبير لهذه الأمور على التعليم، لذا عليه أن يمتنع عن تبني أسس أو برامج أو مقاربات قد تُدغم أمد الفروق الكبيرة الموجودة بين مجموعات الطلاب. وكل ما ذكر أعلاه مهم خاصةً في الأجيال الشابة.
- ج. **سن الطفولة:** تتشكل المركبات العاطفية والاجتماعية والأكاديمية في سن الطفولة، وتؤثر على الطالب طوال حياته. لذا يجب مشاركة قرار منح التعليم الإلزامي المجاني من سن ثلاث سنوات. مع ذلك يجب دعم هذا القرار بواسطة تفعيل جهاز دعم للمربيين يساعدهم على الصمود أمام التحديات الكثيرة المرتبطة بتطبيقه (كما تصف الوثيقة)، وبواسطة استكمالات وبرامج تدخّل ثبتت صحتها (مثل تلك الموصوفة في الوثيقة)، كل ذلك من أجل تقليص الفروق التي تتولد في هذه السن.
- ح. **اختيار نموذج لتنظيم التعليم:** اختيار عقلاني لنموذج تنظيم التعليم (لمجموعات متجانسة وغير متجانسة) يجبر على اهتمام كبير بمجهر الهدف، في السياق الخاص الذي يُطبّق به، وكذلك بحسنات وسيئات كل طريقة تنظيم. في كل حالة يجب الاهتمام بأن يتعلم كل الطلاب في إطار جيد ومُتَّحِدًا، يضع أمامه توقعات عالية يقف على رأسه مدرسون على درجة عالية من المهارة. ننصح بعدم تقسيم الطلاب إلى مجموعات في المدرسة الابتدائية، وبأن يكون القرار بالنسبة لطبيعة تنظيم التعليم في المدرسة الوسطى والعليا حسب ما ترتأيه الإدارة حسب السياق الثقافي-الاجتماعي للطلاب، وبالتنسيق مع المعلمين والمستشارين ومع السلطة المحلية (المسؤولة عن وضع كل طالب من السكان).
- خ. **المديرون:** يجب الاستمرار في دعم الأطر الخاصة بمديري المدارس (مثل أفني روشا)، وتطويرها وزيادة استقلالية المديرين بالنسبة للقرارات المتعلقة بمدارسهم. فقد تُنتج استقلالية كهذه نماذج ناجحة -مثل تلك التي استُعرضت في الوثيقة- تربط بنجاح فروق الطلاب بمصلحة الفرد والمجتمع.
- د. **إعداد المعلمين:** ننصح بتقوية جميع برامج إعداد المعلمين في مختلف مراحل التأهيل (براعم التعليم، معلمون في سنوات عملهم الأولى ومعلمون في أثناء عملهم) بمواضيع تتعلق بالفروق الأكاديمية والعاطفية والاجتماعية-الثقافية. وتشمل هذه التقوية التعرف على مقاربات نظرية مختلفة (ومنها التربية الناقدة)، وأبحاث (محدوديتها) والتعامل مع التحديات القيّمية والاجتماعية والثقافية. ننصح بأن يتضمن تأهيل المعلمين مركباً أساسياً هو التعرف على نماذج مطبّقة في مؤسسات تربوية، ويشجع ويدعم الاتصال بين المعلمين العاملين في هذه النماذج.
- ذ. **جهاز تعليم متعلّم ومبادر:** توجد في البلاد مدارس شكلت مقاربات إبداعية ناجحة تقدم الحل للفروق بين الطلاب، بعضها بتشجيع ودعم وزارة التربية والتعليم. ننصح بأن يدرس جهاز التعليم هذه التجارب بعمقٍ بهدف فحص احتمال استدامتها لوقت طويل، وقابلية تحويلها لسياقات أخرى وإمكانية تفعيلها تدريجياً. ننصح بأن يكون هذا الدرس منهجياً ومتسقاً مع تخصيص موارد كبيرة لفروع الأبحاث التابعة للجهاز وفي مركزها مكتب العالم الرئيسي لوزارة التربية والتعليم. ننصح أيضاً بأن يوجد الجهاز ويفحص نماذج بديلة (تربوية وتنظيمية ومتعلقة بالمنهج الدراسية) مبنية على قرارات قيّمية واجتماعية تختلف عن المعمول بها اليوم والملائمة للقرن الحادي والعشرين، وترافق هذه النماذج بالبحث بهدف معرفة ما إذا كانت هذه أيضاً قابلة للاستدامة والتفعيل الواسع.